PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Gomhoureya**
DATE:	**12-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**600,000**
TITLE :	**Constitutional error in the new health insurance draft law**
PAGE:	**05**
ARTICLE TYPE:	**Government News**
REPORTER:	**Mohamed El Manaely**

القيادات العمالية بعد المناقشة المستفيضة :

عوار دستورى بمشروع التأمين الصحى الجديد

عباس: سداد المريض ٢٥٪ من تكلفة العملية.. لا يناسب الدخل المحدود

كتب ـ محمد المنايلى:

أوصى المؤتمر العمالى لنقابة الصناعات الهندسية برفض جدول مساهمات المنتفع فى صرف الدواء والتحاليل ضمن مشروع التأمين الصحى الجديد والاكتفاء بالاشتراك الأساسى مع ضرورة تأهيل المستشفيات لكى تقدم الخدمة «طبقا» لمعايير الجودة وخاصة المستشفيات التابعة لوزارة الصحة والمؤسسة العلاجية وتوفير الأجهزة والمعدات وعدم التورط فى استثمارات غير آمنة وعدم جواز إنشاء شركات استثمارية ضمن النظام لأنها مخالفة دستورية وأكد المؤتمر أن نظام التأمين الصحى نظام تأمينى وتكافلى وشامل وغير قابل للربح.

من جانبه قال المهندس خالد الفقى رئيس النقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية إن تزامن إشهار التأمين الصحى الجديد يجب أن يتم معه التنمية الجيدة للمورد البشرى الذى يقدم الخدمة «طبيب ـ تمريض» بتوفير العلاج المناسب وفق ما تتطلبه حالة المريض وليس وفق قائمة الأدوية المسجلة بقوائم مستشفيات التأمين.

إشراك الشركات الاستثمارية مخالفة دستورية.. ومطلوب قانون شامل

وشدد الفقى على إنشاء عيادات للخدمة التأمينية وتيسيرها للمنتفعين بالشركات التى لا يقل العدد بها عن ٥٠٠ عامل والتأكيد على وجود طبيب ممارس بالشركات والمصانع والالتزام بوسائل الأمن الصناعى وضرورة مشاركة التنظيم النقابى وممثلين عن المنتفعين لهذا النظام.

قال فتحى عبداللطيف رئيس الاتحاد المحلى لعمال الإسكندرية لابد من تطوير الطب الوقائى للحد من التكاليف الباهظة للعلاج والتأهيل التى يتحملها المجتمع من خلال استراتيجية هادفة تتبناها الجهات التنفيذية والمسئولة بمشاركة شعبية فاعلة من ممثليهم.

وأشار عبدالمنعم عباس مستشار هيئة التأمينات الاجتماعية إلى أن المادة ٦ من الدستور تنص على أن يسدد المريض ٢٥٪ من إجمالى أى عملية تجرى باسم التأمين الصحى وهو شىء غير مناسب فى ظل ارتفاع الأسعار ومحدودية الدخل بالاضافة إلى أن الباب الرابع مشروع القانون يسمح لمستشفيات التأمين الصحى بالتعاقد مع المستشفيات الخاصة بالطريقة التى تراها وليس كما ينص القانون ومعنى ذلك تحويل الخدمة لاستثمار.

وخاطب المؤتمر فى الختام وزارة الصحة بالتوصيات مركزاً على اشتراك التأمينات مع وزارتى الصحة والمالية واتحاد العمال والنقابة العامة للأطباء لوضع مشروع تأمينى اجتماعى شامل لأن مشروع التأمين الصحى الجديد به عوار دستورى.